



تداعيات الأزمة الأوكرانية: موقف الدول الأوروبية من الهجرة القسرية في أفريقيا



إعداد/ دينا أيمن



تداعيات الأزمة الأوكرانية: موقف الدول الأوروبية من الهجرة القسرية في أفريقيا

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية – مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 – غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019
الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



ALL RIGHTS RESERVED- 2022©

FDHRD





المقدمة

تعد الهجرة القسرية أحد العواقب الأكثر وضوحاً وعمقاً التي ينطوي عليها الصراع والاضطهاد، كما يبقى نطاق الهجرة القسرية هائلاً ولا توجد مؤشرات على تراجعها، ويعزز ظهورها على نحو متزايد عوامل عدة مثل الصراعات والحروب، والكوارث الطبيعية، والتصحر، والنمو السكاني، والتحضر السريع، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، وأعمال العنف المتصلة بالجريمة المنظمة، وغالباً ما يزيد تغير المناخ من تفاقم هذه الدوافع الأخرى للهجرة. وتعتبر تجربة التهجير والاضطرار للعيش كرهماً في المنفى نتيجة لتلك العوامل سمة من السمات الفاصلة في تاريخ البشرية، وقد شهدت مراحل نشوء الأديان السماوية حالات من التهجير القسري الذي شكل جزءاً من تاريخ البشرية المشترك.

كان من المتوقع قبل الحرب الروسية الأوكرانية أن تتضاعف معدلات الهجرة القسرية عالمياً بين عامي 2014 و2023 وما له تأثير من سلبي على الدول النامية والفقيرة، حيث اشارت التوقعات إلي أن إجمالي عدد الأشخاص المُهَجَّرين (النازحين داخلياً وطالبي اللجوء واللاجئين) سيزداد بمقدار 3.9 مليون شخص. بينما معدل الهجرة القسرية المتوقع للذين يعيشون في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا سيزداد بأكثر من 5 ملايين بحلول نهاية عام 2023، بينما في نفس الفترة من المتوقع أن يزداد عدد النازحين في أوروبا بأقل من 50000.

منذ شن الحرب في أوكرانيا في فبراير الماضي، هلع العديد من المواطنين الأوكرانيين إلى حدود الدول المجاورة بما فيها روسيا، واضطر أكثر من 11 مليون شخص، أي أكثر من ربع السكان، إلى مغادرة منازلهم إما عن طريق عبور الحدود بحثاً عن ملجأ في البلدان المجاورة أو عن ملاذ آمن آخر في أوكرانيا. وحتى بداية أبريل، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين الذين فروا خارج الحدود تعدى أربعة مليون شخص، منهم ما يزيد عن مليونين و300 ألف توجهوا غرباً لأوروبا عن طريق بولندا التي احتوت 1.2 مليون نازح أوكراني. وحوالي 90% من الأشخاص الذين فروا هم نساء وأطفال، لأن الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عاماً يمكن أن يتم استدعاؤهم للخدمة العسكرية ولا يمكنهم السفر خارج أوكرانيا.

لقد اتضح من خلال الأزمة الأوكرانية وطريقة التعامل التي قوبل بها اللاجئون الأوكرانيون في دول الاتحاد الأوروبي أنه يوجد تمييز واضح في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة القسرية في أفريقيا التي تمتد لعقود طويلة في ظل المتغيرات العديدة التي تؤثر في ازدياده.

يناقش هذا التقرير الهجرة القسرية في أفريقيا وصورها وأسباب انتشاره في أغلب دول القارة، ويتناول الهجرة والإشكاليات حول الهجرة القسرية من أفريقيا إلى أوروبا، وأخيراً صور التمييز ضد الأفارقة على الحدود الأوكرانية الأوروبية.



أولاً: الهجرة القسرية: أشكالها وأسباب انتشارها في أفريقيا

عند دراسة الهجرة القسرية غير الطوعية الناجمة عن النزاع أو الناجمة عن الكوارث، عادةً ما يُشار إلى التفرقة بينهما لأنها مفيدة، ولكن الخطوط الفاصلة قد تكون غير واضحة من الناحية العملية لأن النزاعات قد تنشأ بسبب الخلافات على الموارد الطبيعية وقد يتسبب النشاط البشري في حدوث كوارث طبيعية مثل الانهيارات الأرضية.

وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، فإن الهجرة القسرية هي "حركة هجرة لها العديد من الدوافع، إلا أنها تنطوي على عنصر القوة أو الإكراه."

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فإن اللاجئين "هم الأشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب "خوف مبرر" من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي، والذين هم خارج بلد جنسيتهم أو إقامتهم الدائمة وبسبب هذا الخوف غير قادرين أو غير راغبين في العودة إليها."

تحدث الهجرة القسرية بسبب الاضطهاد أو الصراع أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تزعزع النظام العام بشكل خطير. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تضاعف تقريبًا عدد المهاجرين قسرًا داخل البلدان وعبر الحدود نتيجة للاضطهاد أو الصراع أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تزعزع النظام العام بشكل خطير في السنوات العشر الماضية.

بنهاية عام 2020، وصل عدد اللاجئين 78.5 مليون مقارنةً بنهاية 2010 حيث كان 41 مليون مهاجر قسري حول العالم، حيث في 2020 شكل اللاجئون 26.4 مليون وطالبو اللجوء 4.1 مليون، أي يوجد ما يقرب من 39% من 78.5 مليون شخص سُردوا قسرًا بسبب الاضطهاد أو الحرب أو الصراع أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأحداث التي تزعج النظام العام بشكل خطير، وغير أنه تواجد 48 مليون نازح داخلي مثلوا نسبة 61%.

تُظهر هذه الأرقام أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الأشخاص المهجرين قسرًا لا يتألفون فقط من اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يسعون للحصول على الحماية في بلدان أخرى، ولكن أيضًا من الأفراد الذين نزحوا داخل حدود بلدانهم. وتعود الزيادة الهائلة في إجمالي النزوح القسري الداخلي وعبر الحدود من نهاية عام 2020 مقارنةً بنهاية عام 2010 إلى عدة أزمات بعضها كان موجودًا بالفعل وبعضها جديد وبعضها عادت إلى الظهور بعد سنوات. وتشمل هذه الأزمات في مناطق سوريا، وفرنزويلا البوليفارية، ومنطقة الساحل بأفريقيا، وأفغانستان، والصومال، وأثيوبيا، واليمن، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزمبيق، والأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان.

ووفقًا لإحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بحلول نهاية عام 2020، كان ما يقرب من 56% من جميع اللاجئين من أكبر خمسة بلدان من حيث المنشأ: سوريا، وأفغانستان، وجنوب السودان، وميانمار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يقع كل من الحرب والأزمات والصراع التي فاقمت



انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد والعنف والظروف المعيشية في عام 2021- وهي العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة الهجرة القسرية في عامنا الحالي 2022.

وبحلول نهاية عام 2020، كان 55 مليون شخصاً يعيشون في حالة نزوح داخلي نتيجة للصراع والعنف بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية من بينهم 48 مليون شخصاً في 59 دولة بسبب الصراع والعنف، وتشرد 7 ملايين شخص في 104 دول داخلياً بسبب الكوارث الطبيعية. ومن المهم أن نلاحظ أنه لا يمكن دائماً التمييز بشكل موثوق بين النزوح بسبب النزاع والنزوح بسبب الكوارث لأن العديد من الأشخاص يمكن أن يتشردوا لسبب واحد، ثم نزوحهم للمرة الثانية أو حتى الثالثة لسبب مختلف.

أسباب الهجرة القسرية في أفريقيا

يعد الصراع أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالناس إلى مغادرة منازلهم بحثاً عن حياة أفضل، وقد شهد عام 2021 قدراً كبيراً من العنف الذي أجبر الناس على الفرار، لا سيما في أفريقيا، حيث نزحت أعداد كبيرة من الناس داخلياً وعلى الحدود أو لجأت إلى الدول المجاورة. وتأثرت بلدان أفريقية عديدة بموجات العنف: في جمهورية أفريقيا الوسطى، نشب قتال في أعقاب الانتخابات الرئاسية، بينما شهدت منطقة دارفور السودانية أعمال عنف قبلية؛ أما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد ارتكبت الجماعات المسلحة فظائع؛ وشهدت بوركينافاسو ارتفاعاً في الهجمات الجهادية العنيفة. وقد أسفر كل ذلك عن تهجير مئات الآلاف من الأشخاص.

يعيش معظم المشردين داخلياً في دول القارة منخفضة ومتوسطة الدخل التي تعاني من آثار انعدام المساواة العالمية، والارتفاع الحاد في الظواهر الجوية المتطرفة، وممارسات التنمية غير المستدامة التي لا تساهم في إيجاد حلول جذرية تستمر على المدى الطويل للتخلص من مشكلة الهجرة القسرية سواء داخلياً أو خارجياً. لكن تتمثل الصعوبة في أن السمات التي تميز هجرة السكان في أفريقيا لها آثار على كل من الحلول المقترحة لأزمة النزوح وكذلك على التنمية الشاملة للقارة، لأن الأشخاص النازحين داخلياً سواء داخل بلادهم أو المهجرين لبلد آخر داخل القارة الأفريقية يؤثرون على إمكانية التنمية وإيجاد الحلول المستدامة بسبب ما يتسبب فيه النزوح من عبء كبير على عاتق الدول النامية بشكل خاص.

على الرغم من أن دول القارة الأفريقية من أكثر الدول تصديراً للاجئين وطالبي اللجوء إلا أنها هي نفسها تستضيف أيضاً طالبي اللجوء من دول أخرى في أفريقيا، حيث يستضيف جنوب السودان أحد أكثر البلدان أهمية للنزوح على سبيل المثال 291.263 سودانياً (من جارتها الشمالية)، بينما تستضيف السودان منذ نوفمبر 2020 أكثر من 61 ألف شخصاً فروا من العنف في تيجراي.

بحلول عام 2021، تم تسجيل معظم حالات الهجرة القسرية الجديدة الناجمة عن الصراع والعنف (حوالي 91%) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت الدول الخمس التي سجلت أعلى عدد من حالات النزوح الداخلي الجديدة بسبب النزاع والعنف هي الكونغو الديمقراطية (2.2 مليون)، وإثيوبيا (1.7 مليون)، وموزمبيق (592,000)، وبوركينا فاسو (515,000).



وتعتبر منطقة الساحل- والتي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر- موطناً لبعض أقل البلدان نمواً في العالم، وقد وصلت المجتمعات التي تستضيف المهاجرين قسراً بها إلى نقطة الانهيار، حيث تتزايد الاحتياجات عبر منطقة تلتقي فيها أزمات متعددة بما في ذلك النزاع المسلح والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات المناخية ووباء فيروس كورونا. وقد انكشف مدى الضعف الشديد الذي تعاني منه منطقة الساحل من خلال تأثير الهجرة القسرية الناجمة عن العنف المروع وواسع النطاق الذي ترتكبه الجماعات المتمردة المسلحة والعصابات الإجرامية.

ولقد تضاعف النزوح الداخلي في المنطقة أربع مرات في غضون عامين فقط، مع وجود 490,000 نازح داخلياً في بداية عام 2019، أكثر من نصف النازحين في المنطقة هم من بوركينا فاسو، كما تستضيف منطقة الساحل أكثر من 850,000 لاجئ معظمهم من مالي. ولقد أجبر العنف حتى الآن هذا العام في النيجر وبوركينا فاسو أكثر من 21,000 شخص على الفرار من ديارهم والبحث عن ملاذ داخل بلدانهم.

تشاد

منذ آلاف السنين، كانت مساحة بحيرة تشاد تبلغ مليون كيلومتر مربع وكانت أكبر من بحر قزوين اليوم، والآن أصبحت بحيرة تشاد مركزاً لموجات العنف والمعاناة التي تمتد إلى الدول الأربعة التي تحيط بها، وتنتشر في الأراضي القريبة من ضفافها مخيمات اللاجئين التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي يعيش فيها الأشخاص الذين غادروا منازلهم بسبب أعمال العنف في المنطقة.

منذ أواخر 2015 برزت ظاهرة جديدة أيضاً؛ إذ فقد الكثير من التشاديين والكاميرونين ومواطني جمهورية النيجر منازلهم بسبب الهجمات التي شنها المقاتلون والتي خرجت من نيجيريا وبسبب الاستجابة لهذه الهجمات من قبل جيوش الدول الأربع المحيطة ببحيرة تشاد. وبلغ عدد النازحين داخلياً في تشاد 68,434 شخصاً حيث يخيف الميليشيات السكان في الجزر وعلى ضفاف البحيرة، ويطلب الجيش من السكان مغادرة بعض المواقع حفاظاً على سلامتهم ليتمكن من مواجهة المقاتلين بعيداً عن المدنيين.

وشهدت تشاد الموجة الأخيرة من النازحين الذين وصلوا إلى منطقة تقع على الضفة الشمالية الشرقية للبحيرة بين قرية "باغا سولا" والعاصمة الإقليمية بول التي تبعد ساعتين عن البحيرة، ويأتي النازحون بغالبيتهم من الجزر التشادية في البحيرة بعد أن أبلغتهم الحكومة والجيش التشادي بأن البقاء غير آمن. أوضاعهم صعبة وغالبيتهم لا يملكون أي شيء- لا الطعام ولا المأوى ولا يحصلون على الرعاية الطبية، ويجلسون تحت أشعة الشمس القوية والأمطار الكثيفة التي تتساقط في مآوٍ ضعيفة مصنوعة من الأغصان والأوراق وقطع من القماش.



مالي

إن انعدام الأمن في مالي مستمر بجانب محدودية الفرص الاقتصادية وعدم الحصول على الخدمات الأساسية في أجزاء من شمال ووسط الدولة، والذي يمنع العودة الطوعية لأعداد كبيرة من المالين النازحين داخلياً واللاجئين.

ولقد وُقِعَ اتفاق السلام والمصالحة بالجزائر في يونيو 2015، ولكنه لم يحقق الاستقرار والأمن اللازمين لضمان السلام الحقيقي في شمال مالي. لا يزال الوضع الأمني المتقلب على طول المناطق العابرة للحدود مع بوركينا فاسو والنيجر الناجم عن العنف المستمر بين الجماعات المسلحة والتوترات بين المجتمعات وتزايد خطر الإرهاب يعيق وصول المساعدات الإنسانية إلى الشمال.

وأعلنت الأمم المتحدة أن عشرات الآلاف من المدنيين نزحوا عن ديارهم عقب اندلاع أحدث موجة من القتال في مالي، تضمنت شن ضربات جوية فرنسية على معقل مسلحين إسلاميين في القطاع الشمالي من البلاد. إلا أن الإسلاميين في المقابل تمكنوا من شن هجوم في غرب البلاد وسيطروا على مدينة ديابالي الواقعة على بعد 400 كلم شمال باماكو إثر معارك مع جيش مالي.

وفي عام 2021، لقد نزح أكثر من 400 ألف شخص داخل البلاد بزيادة قدرها 30% عن العام السابق.

بوركينا فاسو

تعتبر بوركينا فاسو من أعلى الدول تسجيلاً لمعدلات الهجرة القسري داخلياً حيث أدت الأزمة المتفاقمة منذ تصاعد العنف في البلاد إلى احتياج أكثر من 35 مليون شخص للمساعد الإنسانية، وتسبب النزاع والانتهاكات التي يواجهها السكان إلى تهجير أعداد كبيرة من السكان في البلاد. منذ أواخر 2019، أدت سلسلة من الهجمات المسلحة على بلدة كومبري والقرى المجاورة في شمال البلاد إلى هجرة أكثر من 11,000 شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال الذين فروا ليلاً بعدما بدأ إطلاق النار على منازلهم. وقد نزحوا إلى المجتمعات المحلية في وايجويا وبارغ، على بعد حوالي 35 كيلومتراً.

واجه النازحون داخلياً في بوركينا فاسو ظروفًا قاسية في المجتمعات المضيفة، فهم معرضون للصرع والعنف الذي يعاني منه البلد، لكن أكثر من 75% من النازحين داخلياً يعيشون أيضاً بدون مأوى مناسب. ويعتقد 35% فقط من النازحين داخلياً وأفراد المجتمع المضيف أنهم يتلقون مساعدات تغطي احتياجاتهم الأساسية، ويتم استضافة العديد من النازحين حالياً في بلدات أصغر، ولكن من المتوقع أن يبدأ العديد من النازحين الجدد في الانتقال إلى مدن أكبر لأنهم يشعرون بعدم الأمان بشكل متزايد.

وفي عام 2021، طلب عدد متزايد من النازحين داخلياً من بوركينا فاسو حق اللجوء في البلدان المجاورة، حيث نزح إلي الآن أكثر من ثلث النازحين داخلياً لأكثر من عامين ويريد عدد متزايد الآن الاندماج في المواقع المضيفة الحالية بدلاً من العودة إلى مواطنهم الأصلية، على الرغم من سعي الحكومة لعودتهم.



الكونجو الديمقراطية

يوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلى معدلات للنزوح الداخلي في العالم وتعرض أكثر من خمسة ملايين شخص للهجرة من منازلهم بسبب انعدام الأمن داخل حدود البلاد، في حين اضطر حوالي مليون مواطن من الكونغو إلى الفرار للبحث عن الأمان في البلدان المجاورة كلاجئين. وقد تلقت الأمم المتحدة تقارير عن عمليات قتل وتشويه وعنف جنسي ونهب للممتلكات بفعل الهجمات المسلحة ضد المدنيين النازحين للانتقام من قوات الجيش التي تعمل على تطهير المنطقة اعتقاداً منهم بقيام النازحين بمساعدة قوات الجيش في الكونغو الديمقراطي وقاموا بعمليات وحشية ضد المدنيين النازحين وإضرار النيران في مناطق النزوح.

وسجلت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين هجمات متعددة شنتها الجماعات المسلحة على مواقع النزوح والقرى في إقليم دجوجو في إيتوري الواقع في إقليمي فيزي وموينجا في مقاطعة جنوب كيفو، وإقليم ماسيسي وروتشورو في مقاطعة شمال كيفو. وقد أدى العنف إلى تهجير أكثر من مليون شخص في هذه المناطق فيما تسببت بعض الهجمات من قبل الجماعات المسلحة في قتل طفلين ورجلين وامرأة بطريقة وحشية بعدما تم تقطيع رؤوسهم بالسواطير، فيما أضرمت مجموعة مسلحة النار في أكثر من 150 منزلاً في قريتين مختلفتين تستضيف نازحين.

فر نحو 15.000 شخصاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جنوب غرب أوغندا فيما يتواصل القتال بين القوات الكونغولية وجماعات التمرد. وأفاد موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أكثر من 7000 من أولئك النازحين يقيمون في بلدة بوناغانا، وبأن غالبية اللاجئين جاءوا من قرى في مقاطعة كيفو الشمالية.

إن عمليات العنف المسلح تفاقم من مشكلة التهجير والتي هي في الأصل معقدة، خاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تؤدي حركات الهجرة الجديدة إلى زيادة الضغط على المناطق التي تستضيف النازحين داخلياً والتي تفتقر إلى الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية.

جنوب السودان

أصبحت جنوب السودان دولة هشة منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 2013، ولا يزال النزوح يؤثر على الاستقرار نتيجة الصراع وانعدام الأمن والصدمات المناخية. يوجد ثلاثة صراعات مختلفة ولكنها ذات صلة ببعضها في جنوب السودان؛ صراع شامل على السلطة السياسية، وصراع متعلق بالهجرة والوصول إلى الأراضي في المنطقة الاستوائية، وصراع محلي وعنف بسبب التغيرات المناخية والمخاطر البيئية. إن ما يربط النزاعات معاً هو عدم وجود احتكار شرعي ومركزي للقوة، الأمر الذي يدفع المجتمعات السياسية والعرقية والإقليمية إلى إقامة ترتيبات أمنية خاصة بها. وما يزال يحتاج 8.4 مليون شخصاً إلى المساعدة الإنسانية في عامنا الحالي 2022، وبحلول عام 2023 من المتوقع أن يشهد جنوب السودان زيادة بنحو 600.000 نازح (زيادة بنسبة 14٪) مقارنة بعام 2021.



إثيوبيا

تنبع معاناة النازحين بشكل أساسي من النزاع الذي يعاني منه البلد، بالإضافة إلى المخاطر البيئية التي تتسبب في حدوث هجرة واحتياجات إنسانية عالية. ولقد ظهرت الأزمة الإنسانية في إثيوبيا في عام 2020، عندما اندلع النزاع المسلح في إقليم تيجراي، مما أدى إلى احتياج أكثر من 25.9 مليون شخصاً إلى المساعدة الإنسانية في إثيوبيا، وتعد تلك النسبة ثاني أعلى نسبة في العالم.

وفي عام 2021، تسبب الصراع المتصاعد في تيجراي في حالة قلق واسعة النطاق وهجرة جماعي، حيث أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن عبور أشخاص يائسين إلى السودان وليست معهم سوى الملابس والقليل من الأمتعة. في غضون ذلك، سرعان ما وجد الإريتريون، الذين لجأوا إلى إثيوبيا هرباً من العنف في بلادهم، أنفسهم محاصرين في القتال في إقليم تيجراي، وأحترقت المخيمات التي كانت تأوي آلاف اللاجئين الإريتريين. لم يتمكن العاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة من الوصول إلى اللاجئين لمدة ستة أشهر، وإيصال إمدادات الإغاثة.

منذ سبتمبر 2021 نزح أكثر من 4.2 مليون شخص داخلياً، بما في ذلك ما يقرب من 500.000 بسبب تكرار الجفاف والفيضانات. ولدى الأشخاص الذين نزحوا بفعل العوامل الأخيرة فرص محدودة للحصول على الغذاء والمأوى المناسب والخدمات الأساسية. ويواجه النازحون الإثيوبيون مخاطر كبيرة بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات وفقدان الوثائق المدنية. يتم قطع وصول الأطفال إلى المدرسة مما سيكون له عواقب وخيمة على المدى القصير والطويل.

أدى الصراع في إثيوبيا إلى هجرة العديد داخلياً واضطرار البعض إلى الهجرة إلى بعض الدول المجاورة أو اللجوء إلى الدول الأوروبية، ومن المتوقع أن تشهد إثيوبيا بحلول 2023 زيادة كبيرة في معدلات الهجرة بمعدل (23%) حيث تواجه البلاد صراعاً عنيفاً في تيجراي يتميز بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

الصومال

لظالما كانت الصومال إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وفي العام الحالي 2022 سيحتاج أكثر من 7.7 مليون شخصاً في الصومال إلى المساعدة الإنسانية، ارتفاعاً من 5.9 مليون في عام 2021، بسبب حالة النزاع المعقدة والمتعددة الطبقات المصحوبة بضعف الإدارة والأداء الاقتصادي والمخاطر البيئية الشديدة في ظل انتشار الجماعات الإرهابية. وتسببت تلك الأزمات إلى هجرة أكثر من 550 ألف شخصاً من بداية العام الحالي 2022 شخص مقارنة بعام 2021 الذي شهد هجرة 2.9 مليون شخصاً بسبب النزاع بين الجيش الوطني وحركة الشباب وعوامل التغير المناخي.



ثانياً: تمييز الاتحاد الأوروبي للهجرة القسرية من أفريقيا إلى أوروبا

يضطر العديد من الأفارقة إلى الهجرة قسرياً من بلادهم إلى اللجوء في الدول الأوروبية بحثاً عن مأوى آمن وحياة أفضل، لكن الواقع يكون غير ذلك حيث علي الرغم من حرص الاتحاد الأوروبي علي تقديم المساعدة والعون وخاصة توفير الموارد المالية لمواجهة الأزمات الإنسانية المختلفة في الدول الأفريقية وكونه المتبرع الأكبر لمنظمات الإغاثة التي تعمل بالدول الأفريقية إلا أننا نجد أن دول الاتحاد الأوروبي علي أرض الواقع لا تُحمل نفسها عبأ استقبال المهاجرين قسراً من الدول الأفريقية وتركهم علي الحدود بدون مأوى.

لا يقتصر الأمر علي ذلك بل نجد أن الدول الأوروبية لا تتبع سياسة "الإدماج" للاجئين مع المهجرين قسراً من أصل أفريقي حيث لا قصص نجاح لمن لهم أصل أفريقي في أوروبا إلا للقليل جداً بسبب ترك المهجرين قسراً من أصل أفريقي علي الحدود الأوروبية لحين القيام بإعادة توطينهم في بلد ثالث مُضيف أو العمل علي عودتهم لبلادهم بغض النظر عن الخطر المصاحب لذلك القرار وهو ما يثير مسؤولية أوروبا التي تنتهك عبر هذه الإجراءات مبادئ "عدم الإعادة القسرية" وتخل بالمادة (33) من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين والمادة (3) من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

والحال أنه حتي الأعداد التي يتم استقبالها من المهاجرين قسراً هي أعداد لا تتناسب مع حجم وإمكانيات الدول الأوروبية القادرة علي استقبال أعداد كبيرة منهم. وكان ذلك واضحاً خلال الأزمة الليبية حيث أن سياسات الاتحاد الأوروبي من عدم استقبال الليبيين المهجرين قسراً ورفض دول الاتحاد الأوروبي هذا العبء مع إيطاليا التي تجمعها الحدود الجغرافية مع ليبيا، أدي إلي تعرض الليبيين إلي خطر الاتجار بالبشر والتهريب غير الشرعي وينتهي الأمر بوفاة العديد منهم في البحر المتوسط.

ويقول أحد النازحين الليبيين أن السياسات الأوروبية من رفض استقبال اللاجئين الأفارقة دفعت اللاجئين للمخاطرة بركوب "قوارب الموت"، مطالباً بتسهيل إجراءات الوصول إلى أوروبا إذا ما أرادت الدول المعنية منع تدفق اللاجئين غير الشرعيين عبر البحر، ويرى أن الجهود الأوروبية المبذولة لا تعتبر كافية.

وكان ماتيو سالفيني وزير الداخلية الإيطالي أعلن إغلاق الموانئ الإيطالية في وجه السفن أو القوارب التي تنقذ المهاجرين غير الشرعيين، وفي نفس الوقت ترفض فيه مالطا ومنذ سنوات استقبال سوى الحالات الطبية الطارئة وبشكل استثنائي. كما طالبت إيطاليا الاتحاد الأوروبي بإيجاد موانئ أخرى لاستقبال المهاجرين وطالبي اللجوء عبر المتوسط، فيما تم تجفيف طريق اليونان في وجه اللاجئين بشكل كبير منذ الاتفاق الأوروبي التركي في العام 2016.

وبالحديث عن معدلات الغرق التي شهدتها البحر المتوسط بسبب هجرة اللاجئين ونزوحهم من خلال البحر، لم يعترف الإتحاد الأوروبي يوماً أن سبب غرق المهاجرين هو إغلاق الحدود في وجههم، بل حملت المسؤولية لمهربي البشر، وقام بحملات أمنية واسعة ضدهم، بيد أنها لم تُنتج في النهاية سوى ارتفاع عدد المفقودين في سواحل المتوسط. فالأولوية للاتحاد الأوروبي هي حماية حدوده وليس حماية الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا أو المساهمة في انقاذهم حيث يجب على الاتحاد الأوروبي



أن يضمن حقوق المهاجرين الأفارقة وأن يتيح حق الدخول إلى أراضيه قانونيًا ويتم تسهيل الإجراءات اللازمة لذلك.

تم رصد العديد من الحالات التي رفضت فيها الدول الأوروبية استقبال طالبي اللجوء واتباع ما يسمى "سياسة الإغلاق" مع طالبي اللجوء من أصل أفريقي، حيث في عام 2018 تجلت أزمة اللاجئين الليبيين والتي رفضت فيها الحكومة الدنماركية استقبال لاجئين عبر نظام الكوتا (توزيع الحصص) التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجعلت الأولوية للعمل علي إدماج اللاجئين الذين تم استقبالهم بالفعل من قبل، وكانت نتيجة ذلك تعريض حياة العديد من طالبي اللجوء للخطر بالبقاء في خيم اللاجئين علي الحدود أو بالعودة (قسريًا) إلي بلادهم.

وبما أن معظم- إن لم يكن جميع- الدول المصدرة للمهاجرين من أفريقيا ليست لها مصلحة في استقبال من ترحلهم الدول الأوروبية، فقد لجأ الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مقابل لهذه البلدان لضمان تعاونها، من ذلك مقابل مادي يتجلى في أموال المساعدات، وكذلك في عقد اتفاقيات دبلوماسية تسهل إجراءات الحصول على التأشيرة الأوروبية في هذه البلدان لبعض الفئات، ولكن من الواضح أن الهدف وراء تحميل الاتحاد الأوروبي لبلدان الجنوب مسؤولية منع المهاجرين واستقبال المرّحلين، هو ألا تتحمل دول الاتحاد ما يترتب من خرق لحقوق المهاجرين.

غير أن أخطر ما يوجد في هذه السياسة، هو "ابتزاز دول الجنوب بالمساعدات الخاصة بالتنمية"، فلا يمكن لأي بلد إفريقي الاستفادة من تلك المساعدات إلا بقبول شروط الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، إذ تحولت هذه المساعدات إلى وسيلة للضغط، خاصة مع استغلال الاتحاد لقوته الاقتصادية والسياسية والأمنية في إجراء محادثات مع بلدان هشة. مثال على ذلك، صندوق الدعم العاجل كان الاتحاد قد أعلن عنه قبل مدة لفائدة البلدان الإفريقية بقيمة 1.8 مليار يورو، غطاؤه مكافحة الفقر، بينما في عمقه يعد وسيلة ضغط، فكل تعاون بين الجانبين يبقى واجهة لفرض اختيارات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والنزوح الداخلي. ومثال علي ذلك أيضًا سياسة تمويل الاتحاد لدولة النيجر حتى تكافح الهجرة القسرية، فقد أدت سياسات هذا البلد الفقير المدعومة من الاتحاد الأوروبي إلى خلق عراقيل في حرية الأفارقة الذين ينتقلون بين بلدان غرب إفريقيا في إطار اتفاقية "سيدياو"، زيادة على تكديس المهاجرين في مدينة "أكدز" التي تعد أكبر نقاط الهجرة، وارتفاع عدد الوفيات بينهم بسبب عدم اتخاذ المهريين للتدابير اللازمة أثناء محاولة تهريب هؤلاء المهاجرين خوفًا من الاعتقال.

من جانب آخر، ينتشر رهاب الأجانب على نطاق واسع في أوروبا، ومع ذلك، منذ اندلاع موجة اللاجئين في عام 2015، توجد أدلة على تزايد كراهية الأجانب، وبين عامي 2016 و2019 في العديد من البلدان الأوروبية، كان هناك انخفاض في مؤشر قبول الهجرة لمؤسسة جالوب، بناءً على ما إذا كان الناس يعتقدون أن المهاجرين الذين يعيشون في بلادهم، ويصبحون جيرانهم، والزواج من أسرهم هو شيء جيد أو سيئ. ولم يتوقف التمييز ضد المهاجرين أو النازحين الأفارقة عن أزمة عامي 2015 و2018 لكنه استمر وظهر علي السطح مرة أخرى بكل وضوح أثناء الحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت في الرابع والعشرين من فبراير 2022.



ثالثاً: التمييز ضد الأفارقة أثناء الحرب الروسية-الأوكرانية

وجد استطلاع لمرصد "يوروباميتير" - "Eurobarometer"¹ التابع للاتحاد الأوروبي في عام 2018 أن 17% من المستطلعين لديهم تصور سلبي عن تأثير المهاجرين على المجتمع حيث أصبحت الهجرة قضية بارزة بعد زيادة تدفق اللاجئين. أظهر تقرير خريف 2019 ليوروباميتير أن أكثر من ثلث الشعب الأوروبي (36%) اعتبروا الهجرة أهم قضية تواجه الاتحاد الأوروبي، متجاوزة إلى حد كبير ثان أهم قضية، تغير المناخ (24%)، ولكن بانخفاض عن الذروة (58%) في عام 2015. حتى صيف 2020 وبسبب الوضع الاقتصادي الوبائي، اعتبر الأوروبيون أن الهجرة هي أهم قضية تواجه الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد.

منذ اندلاع الحرب الأوكرانية-الروسية، لوحظت أعمال تنم عن كره الأجانب ضد أشخاص ليسوا أوكرانيين ولا أوروبيين، ولا سيما ضد من ينحدرون من أصل أفريقي وعربي أثناء الهجرة للدول الأوروبية المجاورة. واستناداً إلى شهود العديد من الطلاب العرب والأفارقة الذين علقوا على الحدود الأوكرانية، تمارس العنصرية ضدهم على مستويات مختلفة عديدة. وخلال الأزمة بين روسيا وأوكرانيا في الفترة 2021-2022، وفي التصعيد العسكري الذي وقع في فبراير 2022، ظهرت تقارير عن طلاب أفارقة وهنود كانوا يحاولون الفرار حيث تم منعهم من الصعود على القطارات وعبور حدود بولندا. وعلق المسؤولون في جنوب أفريقيا ونيجيريا على هذه التقارير وقاموا بإدانة الممارسات العنصرية ضد الطلاب الأفارقة والعرب.

ذكر تقرير للمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن حرس الحدود الأوكرانيين والبولنديين يتبعوا سياسة تمييزية ضد غير الأوروبيين من خلال إعاقه عبور الأفارقة مع السماح للأوكرانيين بالعبور وتزويدهم بالطعام والإسعافات الأولية. في نفس الوقت الذي ترحب فيه الدول الأوروبية باللاجئين الأوكرانيين وتوفر لهم طرق عبور رسمية وآمنة، مات سبعة من طالبي اللجوء من أصل غير أوروبي بعد غرق قاربهم في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل اليونان، دون استجابة لنداءاتهم.

تُمارس كراهية الأجانب على حدود أوكرانيا على نطاق واسع ضد المنحدرين من أصل عربي وأفريقي والهنود. كما قال شهود عيان من طلاب عرب وأفارقة، إنهم أُجبروا على الجلوس لساعات طويلة على الحدود البولندية دون أي مساعدة، وخاصة ذوي البشرة السوداء، مُنعوا من العبور دون أسباب وظلوا عالقين على الحدود. في الوقت نفسه، تم توفير تسهيلات كبيرة للأوكرانيين البيض، الذين سُمح لهم بالعبور بدون تأشيرات والسفر بالقطار بدون تذاكر. أما العرب والهنود معهم الأفارقة فقد واجهوا صعوبات كبيرة عند فرارهم من البلاد، حيث لم يُسمح لهم بالصعود إلى القطارات وتأخر عبورهم، بينما سُمح للأوكرانيين بالعبور أولاً.

¹ هو عبارة عن سلسلة من استطلاعات الرأي العام يتم إجراؤها بانتظام نيابة عن المفوضية الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى.



كما امتد التمييز ليشمل تصريحات المستويات السياسية الرسمية، حيث قال كيريل بيتكوف، رئيس الوزراء البلغاري: "هؤلاء الناس أذكى، إنهم أناس متعلمون... هذه ليست موجة لاجئين اعتدنا عليها، أناس لم نكن متأكدين من هويتهم، أشخاص لديهم ماضٍ غامض، والذين يمكن أن يكونوا حتى إرهابيين". أبدت دول أوروبية كبرى مرونة، ورحبت باللاجئين الأوكرانيين، وأصدرت قرارات لتسهيل استقبالهم وإقامتهم، في تناقض صارخ مع سياسة الطرد والرد التي اتبعتها عند التعامل مع طالبي اللجوء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمناطق التي تشهد أيضًا صراعات عنيفة أكثر حدة من الصراع الروسي الأوكراني في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من مطالبة المسؤولون العرب والأفارقة السلطات الأوكرانية بالعمل على وقف مثل هذه الممارسات العنصرية، فلم يتحسن وضع اللاجئين العرب أو الأفارقة. وأفادت الأنباء يوم الاثنين 7 مارس 2022، أن أوكرانيا أوقفت إجلاء الطلاب الأردنيين من مدينة سومي.

تاريخياً، ومن المسلمات في حقوق الإنسان أن شعوب أوروبا الشرقية تتسم بالعنصرية والتمييز ضد الأقليات. ووفقاً لمنظمات حقوق إنسان غربية، فإن طالبي اللجوء واللاجئين والطلاب والعمال المهاجرين هم من بين ضحايا العنف بأوكرانيا بدافع التحيز، والذي شمل أيضًا الدبلوماسيين والموظفين المغتربين في الشركات الأجنبية وأفراد الأقليات الظاهرة في أوكرانيا، ومعهم الأوكرانيون الذين ساعدوا ضحايا جرائم الكراهية. ويعد الطلاب الأجانب الذين يبلغ عددهم حوالي أربعين ألفاً، كانوا من بين الضحايا الرئيسيين لجرائم الكراهية.

إن المجموعات الصغيرة من المواطنين والمهاجرين من أصل أفريقي هي أهداف واضحة للعيان ومعرضة بشكل خاص للعنصرية وكراهية الأجانب. وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا نسبيًا من الأشخاص من أصل أفريقي يقيمون في أوكرانيا، إلا أن معدل العنف ضد هذه المجموعة كان غير عادي، ويعيش اللاجئون والطلاب والزوار وعدد من المواطنين والمقيمين الدائمين من أصل أفريقي تحت تهديد دائم من المضايقات والعنف.



الخاتمة

تري الدول الأوروبية بأن لها الحق في صيانة أمنها القومي، ولا أحد ينكر ذلك، لكن هذا الأمر ليس على حساب الشعوب الأفريقية الضعيفة وانتهاك التزاماتها الإنسانية في ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وإن كان الاتحاد الأوروبي من أكبر الممولين الدوليين لأزمات الهجرة في القارة الإفريقية، إلا أن هذه الأموال ليست المسعى الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية في أفريقيا.

إن حقوق المهجرين قسرياً الأفريقيين لأوروبا، وبشكل خاص أزمة النازحين من أوكرانيا مؤخراً كشفت عن العنصرية الأوروبية والتي تميز على أساس اللون. وليس ذلك فقط، فربما تتسبب الأزمة الأوكرانية إن استمرت لأعوام فيما بعد بتقليل حجم المساعدات والتبرعات التي توزعها الدول الأوروبية على الشعوب الأفريقية لصالح مساندة أوكرانيا ضد الغزو الروسي.

ربما على الدول الأوروبية إن أرادت السلم والاستقرار في أفريقيا، التخلي عن سياساتها التي تساهم في تأجيج الصراعات في بعض الدول الأفريقية، والعمل على وضع حلول نهائية لجذور المشكلات التي تسبب الهجرة القسرية في القارة.